كلمة ونص

يونس خلف

القائد الإداري.. شعار أم حقيقة..؟!

العمل الإداري هو الذي يدير شؤون الناس اليومية ويؤمن متطلباتهم. ولعل أكثر ما تحتاج إليه الإدارة هو روح المبادرة والثقة بالنفس وتحمل المسؤولية ووجود وحدة قياس لأداء الإدارات كي لا تتحمل المؤسسات أخطاء وأمية البعض ممن لا يستطيع أن يعمل قائداً إدارياً وأكثر من ذلك قد يأتي إلى الإدارة ولا يعرف من أين يبدأ العمل وفي مثل هذه الحالة لا يتحمل المدير الفاشل المسؤولية وإنما أصل الخلل هنا في الآلية المتبعة في الاختيار.

صحيح أن المتابعة الميدانية لوقائع العمل مهمة وضرورية لكن ليس بالصورة التي يتبارى فيها البعض بالتصريحات والاستعراض الإعلامي اليومي. وإنما تكون المتابعة مفيدة ومنتجة عندما تسهم في ضبط الأداء من جهة وتحفيز القائمين بالعمل على الاستمرار في تطوير العمل وتحقيق خطوات متقدمة على طريق الارتقاء بمستوى الأداء من جهة أخرى.

من هنا يمكن التذكير بالحاجة الملحة إلى ما يمكن أن نسميه (الثقافة الإدارية) وهي ثقافة يجب أن تقوم على إدراك المسؤول أن موقعه أو منصبه ليس للتشريف وإنما هو تكليف لخدمة المواطن كما تستلزم هذه الثقافة ضرورة إدراك المواطن أن المسؤول في خدمته ولكن ضمن شروط موضوعية هي القوانين والأنظمة النافذة ولاسيما أنه بات من المعروف أن نجاح أي مؤسسة أو إدارة في تحقيق أهدافها وبلوغ المستوى المطلوب من التطور والازدهار في أدائها مرتبط إلى حد كبير بالقيادة الإدارية التي تشرف عليها لأن هذه القيادة تعتبر الأداة المهمة والضرورية التي تتم بوساطتها تعبئة وتنسيق جهود إمكانات المؤسسة المادية والبشرية للوصول بها إلى تأدية مهامها ويتم ذلك عبر التفاعل المثمر والفعّال مع العاملين في المؤسسة وبالتالي نرى أن ملامح الصورة المنشودة هي مسؤولية مشتركة ويجب أن نشارك في رسمها جميعاً بكل الطرق والأساليب ومن هذه الأساليب تسليط الضوء عليها وأيضاً يجب أن نقول شكراً لمن يستحق الشكر وإن اعتبر بعضهم ذلك محاباة أو مجاملة.. وما الضرر أو العيب في أن نقول شكراً لمن يستحقون الشكر.. وبالمقابل أين الخطأ ولماذا التردد في الإشارة إلى خطأ من تتراكم أخطاؤه.. هذا هو النقد الذي نريده للبناء والتقويم وتصويب الأخطاء على قاعدة المصلحة العامة فقط ولا توجد قاعدة أخرى ننطلق منها غير ذلك سواء كانت نفعية أو شخصية أو انتقامية.

ويبقى أصل الحكاية في المعايير الحقيقية في اختيار القيادات الإدارية في المؤسسات الحكومية وهل المعايير المطبقة كافية وشاملة وتغطي جميع الجوانب المطلوبة في القائد الإداري؟ وهل التوصيف الإداري عندنا شعار أم إنه حقيقة.؟

٩٥٣ طفلاً يغسلون كلاهم.. زراعة ٤٠ كلية خلال العام الحالي في مشفى الكلية

معاون المدير العام لـ«الوطن»: غسيل الكلية في المشفى ألف ليرة وفي الخاص بـ٢٠٠ ألف

| محمود الصالح

كشف معاون المدير العام للهيئة العامة لمشفى الكلية غسان محمد عن زراعة ٤٠ كلية في قسم الزرع التابع للهيئة خلال الأشهر السبعة الماضية من العام الحالي وبنسبة نجاح كاملة.

وبين معاون المدير العام في تصريح لـ«الوطن» أن الهيئة تقدم خدماتها بشكل شبه مجاني للمواطنين وفق أفضل الشروط الصحية العالمية، حيث يتم تقديم ٧٠ بالمئة من الخدمات بشكل مجاني تماماً وهناك ٣٠ بالمئة من الخدمات تقدم بشكل رمزي، مثال ذلك أن جلسة غسيل الكلية المأجورة في المشفى بقيمة ألف ليرة سورية وفي القطاع الخاص تصل إلى ٢٠٠ ألف ليرة، وهناك عمليات تكلف في القطاع الخاص مليوني ليرة، وفي الهيئة لا تزيد تكلفتها على ٣٠ ألف ليرة.

وأشار محمد إلى أن الهيئة تتولى العناية الصحية بمرضى الكلية من جميع التخصصات المتعلقة بذلك، حيث يتم إجراء الجراحات التنظيرية في الجهاز البولي، موضحاً أن عدد العمليات التنظيرية المنفذة خلال الأشهر السبعة الماضية ٢٩٩ عملية جراحة، تم خلالها تحقيق كفاءة كبيرة تحاكي أفضل مشافي العالم، إضافة إلى إجراء العمليات الجراحية التقليدية بالتخدير التام والتي وصلت إلى ٣٥٢ عملية.

وحول الاستقصاء عن الآفات البولية من خلال التنظير بين معاون المدير العام أنه تم خلال الفترة المذكورة إجراء ٦٣٠ عملية تنظير للجهاز البولي.

ولفت إلى أن الخدمات التي تقدمها الهيئة تتم من خلال منفذين: الأول قسم الإسعاف، حيث يتم استقبال المرضى من الإسعاف، ويتم تشخيص وضع المريض، فإن كان بحاجة إلى استشفاء يتم تنظيم إضبارة قبول له في أحد أقسام المشفى حسب الحال، وإن لم تكن حالته تحتاج لأي إجراء داخل المشفى فيتم تقديم الخدمة الطبية التي يحتاجها في الإسعاف ووصف العلاج اللازم له ويغادر، موضحاً أنه راجع قسم الإسعاف خلال الفترة المذكورة ١٠٧٠٠ مريض ومريضة تم قبول ١٦١ مريضاً منهم في المشفى. وأضاف: المنفذ الثاني هو قسم العيادات في المشفى الذي استقبل ٩٠٧٨ مريضاً تم قبول ١٢٦٠ مريضاً منهم والبقية قدمت لهم الخدمة المطلوبة وغادروا المشفى.

وأشار معاون المدير العام إلى أن من بين مهام الهيئة إجراء التنقية الدموية لمرضى القصور الكلوي، بوساطة أجهزة غسيل الكلية وتم إجراء جلسات غسيل للبالغين وصلت إلى ٢٣٧٤١ مريضاً، تضاف إليها جلسات تحضير مرضى الزرع الذين بلغ عددهم ٣٨٠ مريضاً، وهناك جلسات غسيل للأطفال استفاد منها ٩٥٣ طفلاً، ويقوم قسم تفتيت الحصيات بتوفير هذه الخدمة لأكثر من ٤٧٥ مريضاً من خلال ٧٦٧ جلسة تفتيت. وبغية التشخيص الطبي السليم هناك خدمات تقدم لهذه الغاية منها التحاليل الطبية المتنوعة التي بلغ مجموعها خلال هذا العام ما عدا شهر آب ١٢٦٢٢٣ تحليلاً دموياً، إضافة إلى ٩٨٩٤ حالة زرع بول، وهناك إجراءات محدودة في مخبر الخزع والسائل.

وأشار معاون المدير العام إلى أن المشفى أجرى ٦٦٠٣ صور شعاعية استفاد منها ٦٥١٩ مريضاً في جميع الجوانب المرضية لجهاز الكلية يضاف لها ١١٠٥٤ صورة إيكو تشخيصية.

ولفت محمد إلى أن مجموع الخدمات الطبية التي قدمت في الهيئة خلال الفترة المنتهية بشهر تموز من العام الحالي تجاوز ٢٠٩١٢٥ خدمة. بينما في العام الماضي كان عدد الخدمات خلال كامل العام ٣٧٠ ألف خدمة، وتمت خلاله زراعة ٧٦ كلية.

> إقبال من مرضى عرب لزراعة الكلى بسورية مقابل ٢٤ ألف دولار تدفع للمركزي

جدير بالذكر أن سورية شهدت نجاحاً كبيراً في زراعة الكلية، دفعت الكثير من المواطنين العرب من دول الجوار إلى إجراء مثل هذه العمليات النوعية، نظراً للنجاح الكبير الذي تحققه عمليات زراعة الكلية من جانب، ومن جانب آخر لأنها كانت تقدم بشكل مجاني للجميع، حتى عام ٢٠١٥ عندما تم تحديد تكاليف زراعة الكلية لغير السوريين بمبلغ ٢٤ ألف دولار يسدد من المريض عن طريق المصرف المركزي، وحتى بعد هذا القرار بقيت تكاليف زراعة الكلية للعرب أقل من جميع دول العالم، في وقت تقدم للمواطن السوري بشكل مجاني.

أجور دورات اللغات... لغة الجشع!!

نويصر: الوزارة بصدد دراسة أسعار الدورات بالمعاهد الخاصة

| الوطن

تعد الدورات التدريبية على اختلافها من الخطوات المهمة سواء في سلسلة العملية التعليمية التي يسعى لها طلاب المدارس والخريجون ممن يسعون لتحسين مستواهم سواء باللغات أم الحاسوب وغيرها من الدورات الداعمة لهم في سوق العمل.

إلا أن تزامن الحاجة لإجراء الدورات التدريبية مع الأزمة الاقتصادية التي خلفت حالة معيشية صعبة وغلاء الأسعار لمختلف السلع والحاجات بما فيها دورات التقوية جعل منها عبئاً إضافياً على الطالب وعائلته.

وفي جولة لـ«الوطن» على عدد من المعاهد والمراكز الخاصة والمرخصة من مديرية تربية دمشق، التي تقدم دورات متنوعة تبين أن أسعار دورات اللغات متفاوتة بين معهد وآخر، وتراوحت أسعار دورات اللغة الانكليزية من المبتدئ حتى مراحل متوسطة ومتقدمة بين ٦٢ ألف ليرة سورية إلى ٧٥ ألف ليرة، من دون الكتب التي يبدأ سعرها من ١٠ آلاف ليرة، ويرتفع بحسب مستوى الطالب باللغة.

وتراوحت الأسعار بين ٩٥ ألفاً و١٣٠ ألف ليرة، ونسخة الكتب بـ٢٠ ألف ليرة في بعض المعاهد الخاصة المرخصة من وزارة التربية، أما في بعض المراكز التدريبية التي تمنح شهادة مصدقة من وزارة الخارجية والمغتربين يبدأ سعر الكورس الواحد فيها من ١٤٥ ألف ليرة من دون كتب.

وقالت رئيس دائرة التعليم الخاص في وزارة التربية ثنية نويصر لـ«الوطن» إن «المخابر اللغوية تعتبر من المؤسسات التعليمية الخاصة المشمولة بأحكام المرسوم ٥٥ لعام ٢٠٠٤ وتعليماته التنفيذية، كما أنها مشمولة بأحكام المرسوم ٧٣ لعام ٢٠١١ بإقامة دورات تدريبية لتعلم اللغات الأجنبية أو المواد التعليمية للشهادتين الإعدادي والثانوي حصراً خارج أوقات الدوام الرسمي للطلاب الأحرار وناجح ويعيد».

أما عن تسعير الدورات والجهة التي تقوم بذلك، أوضحت نويصر أن «تحديد الأقساط يتم استناداً إلى المادة ٣٧ من المرسوم ٥٥ عام ٢٠٠٤ القاضية بأن تلتزم المؤسسة التعليمية بالأقساط المعتمدة والمحددة من قبلها لكل مرحلة وقبل بداية تسجيل الطلاب وإعلانها بشكل بارز في لوحة الإعلانات الخاصة بالمؤسسة».

وتابعت إن «الوزارة ومديرياتها لا تحدد أسعار الدورات في المعاهد والمخابر اللغوية الخاصة وفقاً للقانون المذكور الذي يُجيز للمعاهد تسعير الدورات دون حد معين، وتقوم المعاهد بإعلام الوزارة بالأسعار وكذلك ذوو الطلاب وبناءً على ذلك يوافق أهل الطالب على السعر المطروح قبل التسجيل أو لا».

ولضبط انفلات الأسعار في سوق الدورات بالمعاهد الخاصة، أكدت نويصر أن الوزارة بصدد دراسة أسعار الدورات بالمعاهد الخاصة وتصدير بلاغ للمعاهد في خطوة مماثلة للبلاغ الذي صدرته الوزارة للمدارس الخاصة ورياض الأطفال»، لافتةً إلى أن «الدورات التعليمية التي تقيمها المدارس العامة وتكون شبه مجانية تحدد أسعارها وتصدر ببلاغ وزاري، «ونكون نحن والشبيبة والنقابة الأسعار نفسها».

كما أشارت إلى أن «الوزارة حريصة على تحسين تطوير العملية التربوية وتخفيف الأعباء المالية عن الأهل من خلال إقامة دورات تعليمية في مدارسها خارج أوقات الدوام وتوفر لهم أفضل المتخصصين وبأقساط رمزية».

إضافةً إلى إنشاء المنصات التربوية الإلكترونية في المركز الوطني لتطوير المناهج التربوية والتي يقوم فيها نخبة من الموجهين والمدرسين في جميع المواد بالتواصل مع الطلاب والمعلمين والمدرسين وفق برامج محددة للإجابة عن أسئلتهم واستفساراتهم، بحسب نويصر.

وتابعت إن «الندوات التربوية للشهادات العامة تتضمن تواصلاً مستمراً مع الطلاب والمدرسين عبر الفضائية التربوية لشرح بعض المفاهيم وتقديم التوضيحات والإجابة عن التساؤلات على الهواء مباشرة».

وبالنسبة للشهادات التي تمنحها المعاهد الخاصة للطلاب، أوضحت نويصر أنه «يجوز للمخابر اللغوية أن تمنح الدارسين فيها وثائق تبين الدورات التي اتبعوها ومستواها ولا يحق لها أن تمنح شهادات رسمية».

وحول إن كانت وزارة التربية تشرف على جودة المناهج التي تُدرس في المعاهد التدريبية، قالت مديرة الإشراف التربوي إيناس ميه: إن «المناهج التي تدرس في هذه المراكز معتمدة رسمياً من وزارة التربية».

وأشارت إلى وجود لجان في كل مديريات التربية والوزارة تتابع الإشراف على هذه المراكز ضمن القوانين والأنظمة الخاصة بافتتاحها، من ناحية الجوانب التربوية والتعليمية والبنية التحتية لها وبيئة المادة.

هجرة الصيادين بسبب المازوت

المراكب تاهت بين «النقل» و«الزراعة»... وتراجع الصيد

| اللاذقية - عبير سمير محمود

كشف رئيس جمعية الصيادين في اللاذقية نبيل فحام لـ«الوطن»، عن توقف عدد من الصيادين عن الصيد البحري بسبب قلة المحروقات وعدم تزويدهم بالمازوت المدعوم منذ نحو شهر ونصف الشهر، مشيراً إلى تراجع عمليات الصيد بنسبة كبيرة.

وأوضح فحام أن موسم الصيد جيد وبأوجه حالياً لوفرة السمك، لكن ما من أحد يصطاد في الفترة الحالية بسبب شح المازوت، قائلاً: إن الصيد لم يتراجع، إنما الصياد تراجع عن الصيد وكثيرون تركوا المهنة حتى إشعار آخر.

وأشار رئيس الجمعية إلى أن أمور الصيد البحري سيئة وصيادون كثر باتوا جائعين بعد توقفهم عن مهنتهم الوحيدة التي تعد مصدر الرزق لهم ولا مهنة أخرى يسترزقون منها، لافتاً إلى أن عدد المراكب المسجلة نحو ١٤٠ مركباً لدى الجمعية يعمل منها فقط بين ١٠ – ١٥ بالمئة حالياً بسبب نقص المحروقات.

وحسب ما ذكر فحام فإن الصيادين في طرطوس وأرواد يحصلون على مخصصاتهم بشكل دوري من دون انقطاع، متسائلاً عن سبب عدم توفير المادة لصيادي اللاذقية منذ فترة شهر ونصف الشهر تقريباً.

الهجرة هرباً من الضيق المعيشي

تحدث فحام عن ظاهرة «هجرة الصيادين» عبر البحر، مبيناً أن عدداً لا بأس به من الصيادين قد غادروا البلاد عبر مراكبهم إلى قبرص واليونان وتركيا، والبعض منهم تم القبض عليهم خلال توجههم بحراً إلى الخارج من الجهات المختصة، مبرراً هجرتهم بأنها بسبب توقفهم عن العمل وعدم قدرتهم على ممارسة الصيد بالظروف الحالية.

وحول حقيقة ما يثار عن عمليات بيع المازوت مقابل السمك التركي، نفى فحام هذا الأمر نفياً قاطعاً، وقال: إن من يتحدث عن هذا الأمر عليه إثبات ذلك وألا يبقى كلاماً عارياً من الصحة، مؤكداً عدم وجود أي شكوى حول بيع مازوت مقابل سمك تركي.

وأكد ضرورة إعادة المخصصات بمواعيدها الدورية ليعود الصيادون إلى العمل من جديد، موضحاً أن حاجة المركب يومياً حسب استطاعة المحرك تتراوح بين ١٠ – ٢٠ ليتراً وفي حال توفيرها بشكل دوري يعود الصياد إلى مركبه ويصبح السمك أرخص أنواع اللحوم مع توافره بالسوق بشكل كبير.

من جهته، أكد نقيب الصيادين في اللاذقية سمير حيدر لـ«الوطن»، أن آلية توزيع المازوت للصيادين تغيرت منذ نحو شهر ونصف الشهر ما أدى لتوقف العديد من الصيادين عن العمل لعدم حصولهم على المادة.

وبيّن حيدر أنه في السابق كانت النقابة توفر المازوت للصيادين حسب الكميات المتاحة بناء على قرار لجنة المحروقات وتوجيهات محافظ اللاذقية بطلب إلى سادكوب وتسجيل الصيادين حسب البطاقات المؤتمتة ومحطات الوقود المحددة، وتقوم النقابة بطلب صهريج على حسابها الخاص وتوزيع المادة على الصيادين بالتساوي والتسلسل وفق الكمية المرسلة.

وتابع بالقول: منذ نحو شهر ونصف الشهر أصدر وزير الزراعة كتاباً يقضي بتسليم المازوت الزراعي عن طريق مديرية الزراعة، علماً أن محركات المراكب مصنفة زراعياً وهي ليست زراعية، وفي هذه الحالة توقف توزيع المازوت للصيادين بانتظار رد الزراعة التي تقول إن مازوت المراكب يجب أن يكون عبر وزارة النقل لكون حركة المراكب متابعة من الموانئ.

وأردف بالقول: إن عدد الصيادين المسجلين لدى النقابة ١٨٠٠ صياد، والبطاقات المؤتمتة نحو ٧٠٠ بطاقة محروقات، مشيراً إلى أن الكميات المطلوبة كانت بين ٥٠ – ٦٠ ليتراً كل ١٠ أيام حسب المحرك، إلا أنها في الفترة الأخيرة كانت ترد كل شهر مرة واحدة فقط، وحالياً متوقفة بسبب الانتباس الحاصل في عملية التوزيع.

وحول الآلية الجديدة، يوضح مدير الزراعة في اللاذقية باسم دوبا لـ«الوطن»، أنه تم الطلب إلى الوزارة بإلغاء مراكب الصيد من المفردات المتعلقة بالقطاع الزراعي التي يتم احتسابها من المديرية، موضحاً أن الكميات المخصصة للمراكب كانت سابقاً لا تدخل ضمن مخصصات القطاع الزراعي التي تؤمن عن طريق مديرية الزراعة، وبموجب القرار الوزاري الأخير فيما يخص المفردات الزراعية وبينها المساكل ومراكب صيد السمك، تبيّن أن مراكب الصيد وفقاً لكتاب نقابة عمال النقل البحري والجوي أن تبعية هذه المراكب وحركتها تعودان إلى مديرية الموانئ أي لوزارة النقل ولها مخصصات مدعومة كالسرافيس والسيارات الزراعية ويتم توزيعها من نقابة النقل البحري والجوي بناء على محاضر لجنة محروقات وتوجيهات المحافظ.